

## التحقق بالمقارنة مع الخطاب الشفهي

### كلمة السيدة كافيا أسوكا المناقشة المفتوحة لمجلس الأمن الدولي بشأن حماية المشاركة 18 كانون الثاني/يناير 2022

سيدتي الرئيسة، أصحاب السعادة، الزملاء من المجتمع المدني

صباح الخير وأشكركم على إتاحة الفرصة لعرض وجهة نظري أمامكم اليوم. أنا كافيا أسوكا وأتحدث اليوم باسم فريق عمل المنظمات غير الحكومية المعني بالنساء والسلام والأمن، وهو ائتلاف مجتمع مدني يضم 18 منظمة غير حكومية دولية تعمل منذ أكثر من 20 عاماً على تعزيز حقوق النساء ومشاركتهن الكاملة والمتساوية والمفيدة في قضايا السلام والأمن.

أثناء التحضير لمناقشة اليوم، تحدثنا مع زميلاتنا من أفغانستان وكولومبيا وجمهورية الكونغو الديمقراطية والعراق وليبيا وميانمار وجنوب السودان والسودان وسوريا واليمن، وكلهن نساء يقدمن خدمات حيوية لمجتمعاتهن عبر التوسط في وقف إطلاق النار والمشاركة في عمليات السلام، وكرسن حياتهن للسعي الدؤوب إلى تحقيق السلام والعدالة وحقوق الإنسان. والعديد منهن سبق أن خاطبنكم في هذه القاعة، ودفعت كثيرات منهن ثمن ذلك. وأصواتهن هي التي تسمعونها اليوم، حيث يطلبن منكم المساعدة.

ليس هناك أجندة خاصة بالنساء والسلام والأمن بدون مجتمع مدني، ولا سيما النساء اللاتي يعشن ويعملن في خضم الوقائع اليومية للحروب. فأراوهن ومشاركتهن النشطة عنصران أساسيان لتحقيق هدفنا الجماعي المتمثل في السلام والأمن.

لكن هذه المشاركة ترتب عليهن تكلفة لا ينبغي أن نطلب من أي شخص دفعها.

لاحظنا في رسالتنا المفتوحة إلى مجلس الأمن في تشرين الأول/أكتوبر الماضي، أن كونك امرأة أو فرداً من مجتمع الميم في أجزاء كثيرة من العالم، لا سيما في أوضاع النزاعات، يعني الاضطرار إلى الاختيار بين القتال من أجل حقوقك أو القتال من أجل حياتك. والحال لا ينبغي أن يكون كذلك. ولا في أي مكان من العالم. لا في أفغانستان، حيث تعيش اليوم قيادات نسائية ومدافعات عن حقوق الإنسان، عملن طوال عقود من أجل السلام والمساواة في الحقوق، في خوف من بطش طالبان، حتى مع استمرار احتجاجاتهن في الشوارع بشجاعة؛ ولا في ميانمار، حيث كانت النساء ونشطاء مجتمع الميم الذين قادوا الاحتجاجات ضد الانقلاب من أوائل الذين استهدفهم الجيش واحتجزوا، وعذبوا وتعرضوا لانتهاكات جنسية بسبب دفاعهن عن حقوق الإنسان والديمقراطية؛ ولا في أي من الحالات الأخرى المدرجة على جدول أعمال هذا المجلس.

وهذا لا ينبغي أن يكون الحال هنا في مجلس الأمن. إن الأعمال الانتقامية ضد أفراد تحدثوا في هذه القاعة بالذات هي أحد المؤشرات على اتجاهات عالمية مقلقة - احتدام الصراعات العنيفة واتساعها، بالترافق مع إغلاق الفضاء أمام النشاط المدني، وتراجع معايير حقوق الإنسان، وانتشار العسكرة ومعاداة النساء في البيئات التي يعشن ويعملن فيها اليوم. وأدت جائحة كوفيد-19 إلى تفاقم هذه الظروف المحفوفة أصلاً بالمخاطر.

لقد عمل تحالفنا على ضمان إيصال صوت المجتمعات المتضررة من النزاعات إليكم، أنتم معشر واضعي السياسات. وقد رحبنا باعتماد القرار 2242 لعام 2015، الذي مكن مزيداً من ناشطات المجتمع المدني من تقديم خبراتهن مباشرة أمام هذا المجلس. ولكن مع زيادة عدد المتحدثات، تزداد تبعات الكلام جهاراً. وهذا مثال نموذجي على التهديدات التي تواجه جميع النساء اللواتي يسعين إلى المشاركة بنشاط في عمليات السلام والعمليات السياسية، وهو موضوع النقاش المفتوح اليوم. فكلما ازداد تأكيد النساء على حقوقهن، يزداد رد الفعل العنيف.

تواجه القيادات النسائية التي نعمل معها الترهيب والتهديدات وأعمال الانتقام بسبب مشاركتهن في اجتماعات هذا المجلس. فقد تعرضن للمراقبة والتهديد والأذى. وطلب منهن التزام الصمت حيال قضايا تشكل جزءاً لا يتجزأ من عملنا، كالعنف الجندري أو الصحة والحقوق الجنسية والإنجابية، لأنها اعتبرت "غير متوافقة" مع ما يسمى بالقيم الثقافية أو الدينية. وتمت مصادرة أجهزة الحاسب الخاصة بهن

واختراق هواتفهن وحساباتهن المصرفية. واعتقل بعضهن بشكل تعسفي من قبل قوات الأمن بعد الإحاطات التي قدموها. وجرى اتهامهن بالتجسس لصالح حكومات أجنبية. وتعرضن لحملات تشهير وتشويه سمعة. وواجهن التخويف مباشرة قبل الجلوس على هذا الكرسي. لقد اضطررنا إلى تغيير مكان إقامة العديد من النساء بعد إلقاء كلماتهن أمام مجلس الأمن، وبعضهن لم يعد إلى دياره بعد. وفي حالة حدثت مؤخراً، اختُطف امرأة في اليوم التالي لإلقاء كلمتها أمام مجلس الأمن. خشينا أن نتعرض للتعذيب أو الموت. وطوال أشهر، تخلينا عن جميع أعمالنا الأخرى للتركيز على هذه الحالة حتى إطلاق سراحها. طلبنا مساعدة من دول كثيرة أعضاء في المجلس ومن وكالات الأمم المتحدة ولكننا لم نلق سوى القليل من الاستجابة. لقد علمتنا درساً قاسياً - لم نجد أحداً، غير زملائنا في المجتمع المدني، على استعداد لمساعدة شخص واجه الانتقام لتعاونه مع منظومة الأمم المتحدة.

وهذا غير مقبول.

وتجربتنا هذه تعكس أحد الأمثلة ليس إلا. فقد شهدت السنوات الأخيرة زيادة كبيرة في عدد الأعمال الانتقامية والتخويف وشدتها ضد أي شخص يتعامل مع الأمم المتحدة. وتعرض قرابة ثلث النساء اللواتي ساعدناهن في التحدث أمام مجلس الأمن منذ 2018 لأعمال تهريب أو انتقام، و67 بالمئة تقريباً من هذه الأعمال ارتكبتها جهات حكومية. وهي ليست سوى غيض من فيض. والأمم المتحدة لم توثق علناً سوى جزء بسيط من هذه الحالات المرتبطة مباشرة بالتعاون مع مجلس الأمن - بل إن العديد منها لم يتم الإبلاغ عنه إطلاقاً، خشية المزيد من الانتقام أو بسبب الافتقار التام للثقة بأن الإبلاغ سيعطي أي نتيجة. وهذه الفجوة في المعلومات تعني أن سياسات المواجهة تفشل في البناء على حقائق أساسية على الأرض يمكن أن تحدد إن كانت امرأة ما ستعيش أو ستموت.

تواجه العاملات في بناء السلام والمدافعات عن حقوق الإنسان التهديدات والاعتداء بسبب كونهن نساء وبسبب ما يقمن به - وهذا يعني جميع النساء اللواتي يدافعن عن أي حقوق للإنسان، وكذلك الأشخاص من جميع الأجناس الذين يدافعون عن المساواة بين الجنسين. لكن واضح - فالأعمال الانتقامية هدفها إسكاتهن ومنعهن من أداء عملهن. وتتفاقم هذه المخاطر في حالة الفئات المهمشة كنشطاء مجتمع الميم والنساء ذوات الإعاقة، وأثارها لا تقتصر على الأفراد، بل تشمل الأسر والمجتمعات وفضاء العمل المدني. وهذه التدابير القمعية ليس فقط ستؤذي الأشخاص الذين اختاروا أن يجاهروا بآرائهم مهما حصل، بل ستردع أيضاً بقية المدافعين والمدافعات عن تأدية عملهن المهم، ما لم تضعوا حداً لها فوراً.

تحدثنا الأسبوع الماضي عن ما تحتاجه المدافعات عن حقوق الإنسان وناشطات السلام لمواصلة عملهن في مواجهة هذه التحديات. أخبرنا أنهم بحاجة إلى تمويل يدعم الاحتياجات العاجلة كالأمن الشخصي، وإعادة التوطين، وجعل منازلهن ومكاتبهن أكثر أماناً، وتسديد الرسوم القانونية؛ وهن بحاجة إلى مؤسسات عالية الاستجابة يسهل الوصول إليها مباشرة في لحظات الحاجة. ناقشنا مصاعب نشاطهن، والتبعات التي يتحملنها بسبب هذا النشاط، والأهم من ذلك كله، تراجع إيمانهن باستعداد المجتمع الدولي للتحرك ومعالجة مخاوفهن. رسالتهم الواضحة لكم هي أن تدابير الحماية هذه قد تضمن سلامتهن مؤقتاً، بينما الدعم السياسي الحقيقي لعملهن هو وحده الكفيل بضمان أمنهن في المدى البعيد. إذا كنت ملتزماً حقاً بوقف الهجمات على المدافعات عن حقوق الإنسان وبنات السلام، فمن الضروري جداً معالجة الأسباب العميقة للنزاعات واللامساواة بين الجنسين، وليس عواقبهما فقط.

لقد دعا مجلس الأمن الدول الأعضاء إلى اتخاذ تدابير لحماية ناشطات المجتمع المدني وتهيئة بيئة مواتية لجميع المدافعات عن حقوق الإنسان والعاملين من أجل السلام. ولكنكم، في مجلسكم بالذات، أخفقتم في إدراك الثمن الذي تدفعه ناشطات المجتمع المدني اللواتي تزعمن دعمهن.

أصحاب السعادة، الصمت تواطؤ. لا يمكنكم التراجع عن العمل إذا كنتم تريدون الوفاء بالتزاماتكم حيال أجندة النساء والسلام والأمن.

لذلك ندعو جميع الدول الأعضاء وقيادة الأمم المتحدة وأعضاء مجلس الأمن إلى:

- وقف التهريب والاعتداءات والانتقام بحق جميع المدافعات عن حقوق الإنسان وبناء السلام وقادة المجتمع المدني.
- وضع حد للإفلات من العقاب وضمان محاسبة جميع الجناة عند حدوث مثل هذه الأفعال.
- إن دعمكم السياسي يسهم في الحفاظ على حياة الناشطين الحقوقيين المهددين، من خلال ردع الهجمات عليهم وزيادة التكاليف على الجناة. وينبغي تقديم الدعم العلني لعمل المدافعات عن حقوق الإنسان وبناء السلام، والإدانة الفورية لجميع الهجمات ضدهم، بما في ذلك في مجلس الأمن، واستخدام قنواتكم الدبلوماسية لإثارة هذه القضايا مع الدول التي ارتكبت أعمالاً انتقامية.
- دعوة الأمين العام غوتيريش إلى صياغة التزام صريح تجاه هذه القضية من خلال ضمان قيام جميع موظفي الأمم المتحدة وخاصة قياداتها، بمن فيهم الأمين العام المساعد لحقوق الإنسان، بالدفاع علناً عن العمل المهم الذي تؤديه بنات السلام والمدافعات عن حقوق الإنسان، وأن تقدم الأمم المتحدة كل الحماية والدعم العملي اللازم للناشطات المعرضات للخطر وأسرهن. وهذا يعني

توفير موارد سريعة ومرنة وكافية لناشطات المجتمع المدني المعرضات للخطر، وتمويل منظماتهن بشكل مباشر. ويعني أيضاً وضع بروتوكولات واضحة لكيفية معالجة هيئات الأمم المتحدة للحالات الفردية. ويجب صياغة جميع تدابير الحماية المذكورة بالشراكة مع الأفراد المعرضين للخطر الذين يجب أن تكون آراؤهم واحتياجاتهم في صميم أي خطوة للحل.

- تقديم الدعم المالي اللازم للمفوضية السامية لحقوق الإنسان للاضطلاع بعملها في مواجهة الأعمال الانتقامية، بما في ذلك تحسين الرصد والإبلاغ، وتقديم الدعم للمجتمع المدني المعرض للخطر والمتابعة الاستباقية للحالات الفردية. يجب إزالة العبء عن كاهل الأفراد الذين واجهوا الهجمات وتحميله لنظام قادر على حمايتهم.
- ضمان تزويد جميع عمليات السلام بالموارد والتمكين الكامل لرصد وتقديم دعم عملي يراعي النوع الاجتماعي لجميع المدافعين عن حقوق الإنسان وبناء السلام المعرضين للخطر. يجب أن تنفذ عمليات السلام مهامها الخاصة بحماية المدنيين بالكامل، وهذا يشمل حماية جميع المدافعين عن حقوق الإنسان.
- ضمان بيئة آمنة ومواتية للمجتمع المدني، بما في ذلك من خلال إلغاء القوانين التي تقيد أو تجرم حياتهم أو حصولهم على الرعاية الصحية الأساسية أو عملهم، مثل قوانين مكافحة الإرهاب والأمن القومي، وسن تشريعات جديدة تحمي حقوق المدافعات عن حقوق الإنسان، وناشطات السلام والعاملات في المجال الإنساني بما يتماشى مع المعايير الدولية لحقوق الإنسان.

أود التشديد على نقطة أخيرة: يجب عدم استخدام المخاطر التي تواجهها النساء ذريعة لإقصائهن بأي حال من الأحوال. ففعل ذلك يعني تمكين الراغبين بإسكاتهن من الفوز. وبدلاً من ذلك، على الدول الأعضاء في المجلس والأمم المتحدة إعطاء الأولوية وتقديم الدعم الفعال للمشاركة الكاملة والهادفة للدور القيادي على قدم المساواة للنساء، بمختلف مشاربهن، في جميع مجالات السلام والأمن. وهذا يشمل تقديم دعم سياسي ومالي يمكّن المجتمع المدني النسائي من تقديم آرائه أمام المجلس بانتظام وبأمان، والحرص على أن تعكس قراراته مخاوفهن بشكل حقيقي.

سيدتي الرئيسة، أصحاب السعادة

الخيار بين أيديكم اليوم. بصفتكم أعضاء في مجلس الأمن، يمكنكم أن تبيينوا لنا، وللمجتمع الدولي بأكمله، أين تقفون بالضبط. يمكنكم اختيار دعمنا من خلال اتخاذ تدابير، أو الاستمرار في تعريض حياتنا للخطر من خلال عدم التحرك. نحثكم على دحض مزاعم الذين يعتقدون أن المرأة ليست في موقع يؤهلها لمساءلة السلطات، أو التحدث جهاراً ضد الإساءة، أو تحدي السلطة والنظام الأبوي، من خلال التأكيد بأن موقع المرأة هو المكان الذي تقرر به هي - سواء القتال من أجل الإنسان حقوق، أو المشاركة في عمليات السلام، أو التظاهر في الشوارع أو الجلوس في هذه القاعة معكم.

شكراً جزيلاً.